

هذا الفصل الاول في شرح  
الاسماء والاداءات  
التي هي في كتاب  
الاصول في النحو  
الذي هو كتاب  
الاصول في النحو  
الذي هو كتاب  
الاصول في النحو

اولم ترتيب الحكم المذكور في قوله لانها ان اقتضت النية على نحو قوله في واكثر من ذلك  
منه في زيد واكثر من ذلك او اقتضت النية والمفعول به تقدم عليها في زيد  
منه في واكثر من ذلك وزيدا فنصب واكثر من ذلك او اقتضت النية عليه والاول  
المفعول به وتوسط بينهما نحو قوله زيد واكثر من ذلك لزم الام الاول لاقتضائه  
تقدم النية على الفعل وان اقتضت الاول النية عليه والثاني المفعول به  
وتوسط بينهما نحو قوله زيد واكثر من ذلك او اقتضت المفعول به نحو قوله زيد  
واكثر من ذلك ونحو قوله زيد واكثر من ذلك لزم الام الثاني وهو عدم ترتيب  
الحكم المذكور في قوله لتفسيره في المثال الاول لان يكون في المثال الثاني  
الفعل الثاني ويجوز ان يكون في المثال الاول لان يكون في المثال الثاني  
الاخر من لان يكون مفعول الفعل الثاني كما ذكرنا في لزوم الام الثاني في نظر  
قوله فان علمت الثاني افترت النية على الاولى ان علمت الفعل الثاني كما  
سأجي البصر من فعل الاول اما ان يقتضي النية على واما ان يقتضي المفعول وان  
كان مقتضى النية على الفعل الاول سابقا للام الثاني فهو الذي ذكره  
والثاني والثالث والافراد والقياس على قوله مني واكثر من ذلك وصار في واكثر من ذلك  
الزيدية وصار في واكثر من ذلك الزيدية وصار في واكثر من ذلك الزيدية  
واكثر من ذلك الزيدية وصار في واكثر من ذلك الزيدية ولا يحدث فاعلى الفعل الاول

لكن سبب فانه في خبر حدثت النية على من باسرها لا غير قبل الذكر وانما لم يحدف  
النية على لتوقف الكلام عليه وعدم استقلال الفعل بدونه والرفق في  
والا فصارنا يظهر في التفسير والجمع والثاني نون قوله على تقدم حذف مني  
واكثر من ذلك وصار في واكثر من ذلك الزيدية وصار في واكثر من ذلك الزيدية  
واكثر من ذلك الزيدية وصار في واكثر من ذلك الزيدية  
النية على من الفعل او ما يتوهم مقام النية على ليدخل فيه على حذف مني  
زيد او يعلم ان المراد في قوله زيد النية على عليه قوله واما خلافا لغيره  
اي وجاز مثل هذه المسئلة وهي ان الفعل الاول يقتضي الرفع والثاني يقتضي  
النصب ويحل الفعل الثاني دون الاول نحو قوله زيد واكثر من ذلك  
ويعلم من ذلك ان لو اقتضى الفعلان الرفع او النصب والاول والنصب والثاني الرفع  
والاول الرفع والثاني النصب واما في المثال الاول دون الثاني لانه عند المراد  
والذي هو الوجه في المراد ان ذلك جازم لانه لزم اجدلام به وهو ما حذفه  
من الاول واما في خبر قبل الذكر وكل واحد منهما غير جازم والذي يحل قوله المراد  
قوله المشعر وكما تقدمت في بيان متونها جري قوتها واستشعرت لكونها  
فان جري واستشعرت تارة عارفين مذهب فان جري اقتضى الرفع واستشعرت  
اقتضى النصب واما على استشعرت دون جري قوله وحذف المفعول في الاول  
اي ان علمت الفعل الثاني كسب راي البصر من فعل الاول يقتضي المفعول

هذا الفصل الاول في شرح  
الاسماء والاداءات  
التي هي في كتاب  
الاصول في النحو  
الذي هو كتاب  
الاصول في النحو  
الذي هو كتاب  
الاصول في النحو

Copyright © King Saud University